

## ٢,٥ مليار دولار حجم التبادل الحالي وزيارة الملك جاءت في الوقت المناسب

# العلاقات الاقتصادية السعودية التركية تشهد الرياء من الانتعاش والحيوية

الرئيس، الزيارة جزء من برنامج الملك عبدالله لتعزيز التراكة الاقتصادية بين المملكة والعالم الخارجي

## الراجحي لـ (الجزيرة) : الاقتصاد التركي من ومدعوم بتقنيات كبيرة.. ونقل شكرًا يا ملكنا

□ الدمام - الرياض

طارق القامدي - محمد صديق

والبتروكيماوية والسلع السوجية الأخرى كإحاطات المعال ومخلات صناعة مواد البناء.

وأشار الرأشد إلى تواضع صادرات المملكة من البتروكيماويات والبلاستيك إلى تركيا وضعف الصادرات السعودية من الاستثمارات الأخرى مثل الغذائية والأشوية والأسعة والمعادن، الأمر الذي يستلزم أهمية التعريف بها.

وأضاف بأن معظم صادرات تركيا تشتهر للأسواق الأوروبية حيث تشكل نسبة ٦٥٪ وللأسواق الأمريكية بنسبة ٩٪ وللأسواق الآسيوية ١٦٪ وأسواق الدول الصناعية الأخرى مما يعني أن الصناعة التركية وصلت إلى مستوى جودة عالية يمكنها من اختراق هذه الأسواق والتي تتسم بالتنشد في المواصفات في القطاع الصناعي.

**اتفاقيات تشجيع الاستثمار**  
وذكر الرأشد أن الاتفاقيات التي تم توقيعها مع الجانب التركي لحماية وتشجيع الاستثمارات المشتركة بين البلدين وكذلك مذكرة التفاهم بشأن تفضيل الأذواج الضريبية سوف تظهر ثمارها

سريعاً نظراً لأن الاستثمارات بين الجانبين تختامى، وقد أبدى الجانب التركي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في المملكة وكذلك بالمشاريع التي تم عرضها عليهم، موضحاً أن المشاريع السعودية التركية المشتركة وكذلك المشاريع التركية في المملكة مشاريع ناجحة والعديد منها تمت توسعتها، وذكر أن المشاريع التي يمتلكها المستثمرون الأتراك بنسبة ١٠٠٪ يبلغ عددها ٤٣ مشروعاً منها ١٥ مشروعاً صناعياً شهدت توسعات عدة بعد النجاح الذي لاقته منتجاتها في السوق السعودية، وشهد الرأشد على أن زيارة خادم الحرمين الشريفين لتركيا هي جزء من برنامجه - حفظ الله - لتعزيز التراكة الاقتصادية للمملكة وأوضح أن إجمالي المشاريع السعودية التركية في المملكة تبلغ ٦١ مشروعاً باستثمارات تصل إلى ٢٥٨ مليون ريال، منها ٢٤ مشروعاً صناعياً و٣٧ مشروعاً خدمياً، وأن ٤٣ مشروعاً من هذه المشاريع يمتلكها المستثمرون الأتراك بنسبة ١٠٠٪ منها ١٥ مشروعاً صناعياً و٢٨ مشروعاً

خدمياً، وأضاف أن هناك ١٨ مشروعاً مشتركاً يمتلكها مستثمرون سعوديون وأتراك منها ٩ مشاريع صناعية باستثمارات تصل إلى ٦٠ مليون ريال يمتلك المستثمرون السعوديون منها نسبة ٣٩,٨٪ فيما يمتلك الباقي المستثمرون الأتراك، وهناك ٩ مشاريع يمتلك الجانب السعودي نسبة ٣٥,٨٪ منها، وأشار الرأشد إلى وجود علاقات اقتصادية متطورة بين الملعة و تركيا ويرجع ذلك إلى أن الشعب التركي لديه علاقات تاريخية وثيقة بالمملكة ووجود عمالة تركية أسهمت في خلق علاقات ثنائية مباشرة بين رجال الأعمال السعوديين المستوردين والمصدرين الأتراك وخاصة ذوي الدخول المتوسطة السعودية من الماطن والمطاط ومصنوعاتهما إضافة للمنتجات الكيماوية ويرجع ذلك إلى توجه لاستخدامها كمدخلات تصنيعية للعديد من المنتجات التركية في مجالات استخدام المطاط واللدائن وقد شكلت ما نسبته ٩٢٪ من إجمالي الصادرات السعودية غير

أندى عدد من رجال الأعمال مزيداً من التفاوض بزيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إلى تركيا حيث يقول رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية السعودية عبدالرحمن بن راشد الرأشد أن زيارة خادم الحرمين الشريفين إلى تركيا في هذا الوقت تتسجم وتطالغ قطاع الأعمال في المملكة خاصة أن الفترة الحالية تشهد تحولات اقتصادية مهمة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، ويضيف أن علينا الاستفادة من موقع تركيا كجسر طبيعي وجوي يربط بين قارتي آسيا ودول الاتحاد السوفيتي السابق مثل أذربيجان وكازخستان وتركمانستان وغيرها وأوروبا وهذا الوضع يمنحها ميزة مهمة، وعلى قطاع الأعمال مهمة كبيرة للتعريف بالمنتجات السعودية المؤهلة للتصدير لزيادة معدلات الصادرات الحالية تركيا نظراً لاعتمادها على منتجات الإنتاج من الأسواق الخارجية ولأسيا من مجال المنتجات البترولية

المصدر : الجزيرة

التاريخ : 10-08-2006 العدد : 12369

الصفحات : 9 المسلسل : 58



العظيم



الراجحي



الراشد

## العظيم (الجزيرة) : البليك غرس البذرة وعلى رجال الأعمال تعزيز العلاقة

التبادل التجاري بين المملكة وتركيا خلال الفترة من 1995 - 2004م (بالطنين وريال)

السنة	الواردات	النسبة	القيمة	الترتيب	النسبة	القيمة	الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	14	1.50	4982	12	2.66	3408	6556	1995
1996	22	1.08	5844	11	2.57	4721	6967	1996
1997	21	1.13	3496	15	1.54	2287	4700	1997
1998	21	1.17	2320	12	1.60	1004	3636	1998
1999	23	0.94	1944	21	1.02	959	2929	1999
2000	26	0.74	3248	22	1.12	2415	4081	2000
2001	20	1.13	2635	22	1.03	1316	3954	2001
2002	19	1.21	2689	22	0.99	1218	4160	2002
2003	17	1.51	3506	22	1	1412	5606	2003
2004	16	4.59	4539	23	0.66	2292	6786	2004

البيانات الإحصائية المقدمة من قبل اللجنة التركية لتحرير التجارة مع دول الخليج العامة استناداً إلى تقريرها الصادر في 15/12/2004م

البيان	عدد المشاريع	إجمالي التمويل	حصة الشريك السعودي	حصة الشريك التركي	حصص أخرى
صناعي	9	6,035	39.75%	41.94%	18.21%
مشارك	15	1035	-	97.34%	2.66%
100% أجنبي	9	235	35.79%	61.23%	2.98%
مشارك	28	705	-	100%	-
100% أجنبي	9	6,035	39.75%	41.94%	18.21%
الإجمالي					

الخطية عام ٢٠٠٥م.  
نمو الصادرات

كما يلاحظ أن المنتجات السعودية الأخرى (عدا الكيماويات والبتروكيماويات) القابلة للتصدير على تنوعها وإن ارتفاع جودتها بشكل عام شهدت تراجعاً في نسبة الصادرات السعودية حيث لم تشكل سوى ٨٪ من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٥م مما يتطلب ضرورة السعي للترويج بها من خلال وسائط الترويج المعروفة كالعارضات والزيارات التجارية.

وحول تطور الصادرات السعودية غير النفطية والواردات من تركيا يوضح الرئيس أن الصادرات السعودية غير النفطية حققت نسبة نمو جيدة في قيمتها اعتباراً من عام ٢٠٠٣م ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط وانعكاس ذلك على المنتجات البتروكيماوية والمطاط واللاستيك واللدائن.. كما أن الاقتصاد التركي متطور صناعياً ولديه قاعدة صناعات متنوعة تعتمد بشكل كبير على المواد الخام والسلع الوسيطة السعودية وخاصة المنتجات النفطية والمنتجات البتروكيماوية، ولابد من تعريف هذه المنتجات الصناعية للجانب التركي وزيادة هذه الصادرات إلى تركيا.

حجم الصادرات

وقال الرئيس: إن الصادرات التركية للسعودية قد حققت تطوراً كبيراً خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٥م ويرجع ذلك إلى تطور الصناعات التركية وتنوعها وجودتها وتنافس سعيها ما يتيح لها قدرة المنافسة مع السلع الأجنبية المتسورة المنافسة، كما إن قربها من السوق السعودي أتاح لها الفرص لتخفيض تكاليف نقلها. كما يتضح أن الواردات من

تركيا إلى المملكة من المعادن العادية ومصنوعاتها شكلت ٢٥٪ من إجمالي الواردات وتشمل المعادن العادية ومصنوعاتها مجموعة كبيرة من السلع التي تتميز بها تركيا.

وتعتبر المنتجات المستوردة من تركيا متنوعة وذات مواصفات معقولة وأسعار مناسبة ما يشجع فرص استيرادها للمملكة، وهنا فرص كبيرة لتطوير مشروعات متطورة في المملكة من خلال المشروعات المشتركة بين الجانبين وخاصة في مجال المعادن ومعدات النقل والأشعة (الملايس الجاهزة والإقمشة) حيث إن لدى الجانب التركي قدرات مالية وتكنولوجية وخبرات تقنية عالية في هذه المجالات.

وذكر الرئيس أن وفد رجال الأعمال السعودي عليه دور كبير في تعزيز التبادل وتسريع التدفقات الاستثمارية بين المملكة وتركيا ويمكن استقطاب المزيد من الاستثمارات التركية إلى المملكة خاصة في الجانب الصناعي حيث إن هناك فرصاً مواتية للدخول في مشروعات مشتركة وضخمة تحقق الأهداف الاستراتيجية للمنتجعات الخاص السعودي خاصة في مجال نقل التقنية.

وذكر أن أكثر من ٥٠ رجل أعمال يرافقون خادم الحرمين الشريفين في زيارته لتركيا مندوباً على أن رجال الأعمال السعوديين أعدوا عدداً من الفرص الاستثمارية لعرضها على الجانب التركي للمشاركة فيها.

وتحدث الرئيس عن الإجماع الثاني لمجلس الأعمال السعودي التركي المشترك الذي عقد في استنبول في مايو ٢٠٠٥م وقال: إن الطرفين اتفقا في هذا الإجماع على أهمية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين وعلى إمكانية رفع التبادل

التجاري بينهما إلى مستويات أعلى من الحالية لتوافر عوامل ومعطيات التكامل الاقتصادي بين البلدين، وكذلك تم الاتفاق على وضع خطة عمل للمجلس وبرنامج للعام القادم يشتمل على المهام والتعاليلات والاتفاق على إقامة معارض متبادلة بين البلدين، كما تم التأكيد على أهمية تخفيف الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال، وكذلك الاتفاق على تأسيس صندوق استثماري لغرض تمويل الاستثمارات السعودية في تركيا، والتأكيد على أهمية مشاركة الشركات التركية في الاستثمار في المملكة والاستفادة من الفرص الاستثمارية المتعلقة بما تمت خلال الزيارة عقد مجموعة من الاتفاقات بين رجال الأعمال السعوديين ونظرائهم الأتراك وكذلك توقع اتفاقية تآخي بين غرفة جدة وغرفة استنبول وأخرى مع جمعية الموساد.

تعزيز التعاون

الأستاذ عبد الله بن صالح العثيم رئيس مجلس إدارة غرفة القصيم في تعليقه على الأهمية الاقتصادية التي ستعكس على المملكة بسبب هذه الزيارة يقول: مما لا شك فيه أن زيارة خادم الحرمين الشريفين لتركيا تعتبر تعزيزاً لاتفاقية الصداقة والتعاون بين البلدين التي تم توقيعها في عهد المغفور له بإذن الله الملك فيصل بن عبد العزيز، رحمه الله، وتؤكد هذه الزيارة النتائج الإيجابية التي تطلع بها رجال الأعمال في البلدين في زمن يعد خطوة هامة في تعزيز الاقتصاد السعودي مع نظرائه بالإضافة إلى العلاقات الثنائية بين البلدين وخصوصاً بعد انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية واحتلال تركيا مركزاً

جغرافياً مميزاً باعتبارها منفذ الشرق الأوسط على الدول الأوروبية وشموله بتريكية بيئة واجتماعية مشابهة نوعاً ما للبيئة العربية؛ مما يجعلها محط أنظار العرب في وجهاتهم السياحية والاقتصادية، وهذا ما سيجعل طبيعة الحال والعلاقات الثنائية بينها وبين العرب قوية وتحتاج لتعزيزين بواسطة الحكومات ورجال الأعمال، وهذا ما نراه واقعاً خلال زيارة خادم الحرمين الشريفين الحالية لتركيا.

من جانبه ذكر المهندس أحمد بن سليمان الراجحي رجل الأعمال رئيس اللجنة الصناعية وعضو مجلس إدارة غرفة الرياض أن توطيد العلاقات مع تركيا ما يقلق الأهل من الجانبين، وهذا ما جعلنا خاصة وأنها تعتبر الجسر الرابط بين القارتين الآسيوية والأوروبية؛ لذا فإن زيارة خادم الحرمين الشريفين تمثل عمق اقتصادياً قوياً بالنسبة لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين السعودية وتركيا، وسيعكس ذلك إيجاباً على حجم التبادل التجاري بينهما، ويضيف الراجحي: حسب متابعتي الشخصية فإن تركيا لديها اقتصاد مرن ومدمج بتقنيات كبيرة ينشر مظهرها في العديد من دول العالم الأخرى، مشيراً إلى أن حجم العلاقة الاقتصادية خلال الفترة الماضية كان ضعيفاً نوعاً ما وكنا بحاجة لتفعيلها أكثر مما كانت عليه نظراً لأن السعودية تمثل نقطة تحول هامة في اقتصاديات الشرق الأوسط، وكذلك الحال الاقتصادية لتركيا التي يجب أن تدرك كل أوجه التعاون الاقتصادي معها، وخيراً فعل الملك عبد الله بن عبد العزيز عندما لم يخطب الرئيس التركي بالزيارة في الوقت الذي تنتظر فيه تركيا قرار اعتمادها دولة من ضمن دول الاتحاد الأوروبي مما يزيد من أهمية العلاقة الاقتصادية معها.